الثالثة تكميلية

طالب بوقف مصاريف المهمات الرسمية والكماليات الوزارية

هشام البغلي: يجب إلزام الحكومة بعدم الانفراد بمنح القروض الخارجية إلا بموافقة المجلس

أكد مرشح الانتخابات التكميلية م.هشام البغلي ضرورة تعاطي الحكومة مع الملف الاقتصادي بعيدا عن الضروريات المعيشية للمواطنين، مشيرا إلى أن جلسة مجلس الأمة المخصصة لمناقشة الوضع الاقتصادي تضمنت رأيا حكوميا وجيها بضرورة ترشيد المصروفات، لكن لا يجب أن يتحمل المواطن ذلك، وكنت أتمنى أن تمتلك الحكومة الشجاعة وتفصح عن كلفة مصاريفها الباهظة في بند الكماليات الوزارية وبند المصروفات المختلفة للمهمات الرسمية الخارجية مثلا وأنها ستقوم بوقفها أو ترشيدها لأنه لو تم حصرها لعالجت جانبا كبيرا من الالتزامات الحكومية.

م.هشام البغلي

وقال م.البغلي، في تصريح صحافي، إن مناقشة مجلس الأمة لتداعيات الوضع الاقتصادي كان يتطلب عرض ما قدمته الحكومة من رؤية اقتصادية ليطلع عليها الشعب الكويتي، ولكن ذلك ما لم يحدث للأسف، لافتا إلى ضرورة إلزام الحكومة بعدم الانفراد في منح القروض الخارجية والهبات المالية والتبرعات إلا بموافقة مجلس الأمة من باب تطبيق رؤيتها في ترشيد المصروفات حتى يكون المواطن شريكا في القرار الذي يمس كل قضاياه، مشددا على ضرورة تفعيل مجلس الأمة دوره في هذا الخصوص، ونحن في هذا الوضع الاقتصادي الاستثنائي وأسعار النفط في أدنى مستوياتها كما انه يجب أن يتم عرض مبررات منح هذه القروض والمساعدات الخارجية على مجلس الأمة سواء من خلال المساعدات والقروض التي تقدمها الحكومة أو التي يقدمها صندوق التنمية.

وأشار إلى ضرورة بدء الحكومة بخطوات فعلية لترجمة ما أعلنت عنه في جلساتها السابقة وقدمه مجلس الأمة من حلول سابقة لواقع ملموس وذلك بتنفيذ قرارات المجلس وتوصياته بقضية تنويع مصادر الدخل ووقف الهدر الحكومي المستمر للأسف حتى ونحن في ظل كل إنجاز للمجلس الحالي سيمحى من ذاكرة المواطن إذا تم المساس بدخله

هذه الأزمة الاقتصادية، موضحا انه يجب على المجلس أن يتابع ما انجزته الحكومة خلال هذه المرحلة ويقيم الاجراءات المتخذة بشكل كامل، فكل إنجاز للمجلس الحالي سيمحى من ذاكرة المواطن إذا تم المساس بدخله، ناهيك عن أن الدستور قد كفل للمواطنين الرفاهية والكثير من الحقوق التي لا ينبغي التعرض لها.

طالب بوضع خطط طويلة الأمد لمعالجة الخلل الاقتصادي

عبدالله الكندري: لدينا 592 مليار دولار تحتاج سياسة استثمارية جديدة لبناء الإنسان الكويتي وتنمية رأس المال

قال مرشح الدائرة الثالثة للانتخابات التكميلية عبدالله الكندري ان لدى الكويت ما يقارب 592 مليار دولار تحتاج الى اعادة غربلة وانتهاج سياسة استثمارية جديدة تنمي الانسان الكويتي كما تنمي رأس المال على حد سواء، حيث ان تنمية الانسان اكثر اهمية من تنمية المال، وفي الأول والأخير هو من سيقوم بانمائه اذا ما اكتسب العلم والخبرة اللازمة، ومن الممكن ان تقسم الاستثمارات على شرائح وتقييم العاملين عليها لمعرفة ادائهم دوريا وتجديد الدماء كلما دعت الحاجة، كذلك الضغط على المؤسسات العالمية التي تتملك الكويت فيها حصصا لتدريب وتوظيف الشباب الكويتي كشرط لاستمرار الاستثمار فيها، والكويت مستثمرة في مؤسسات عريقة ذات خبرة عالمية من الممكن ان تساهم في رفع كفاءة المواطن الكويتي بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الكويتي بشكل عام ويخفف من الاعتماد على النفط ولا تكون الحلول لتغطية العجز الحالي لميزانية الدولة ردة فعل تنتهي بمجرد ارتفاع الاسعار، بل يجب وضع خطط طويلة الامد تعالج الخلل الاقتصادي الكبير عبر فترات زمنية محددة وبأهداف واقعية معروفة.

عبدالله الكندري

واضاف: في الكويت غفل صاحب القرار الاستثماري عن ذلك واختطفتها ايدى خبراء آخرين والامثلة كثيرة في الاقتصاد الكويتي، وقد تتفاقم ظاهرة بيع شركات كويتية ناجحة رغم ان صاحب القرار الاستثماري لم ينافس حتى على شراء بعض الاصول للشركات الكويتية، بل انه لوح بالتخارج من اصول يملكها داخل السوق وعن نيته ببيعها في ظروف سوق صعبة كان اهمها تصريحات بيع حصة هيئة الاستثمار في زين وبيتك والكويتية للاستثمار.

الضغط على المؤسسات العالمية التي تتملك الكويت فيها حصصاً لتوظيف الشباب الكويتي

متسائلا: ما نسبة نمو الاستثمارات الكويتية خلال الفترة الماضية، وهل بلغت المتوسط العالمي خصوصا انها ارتفعت بنسبة الى الضعف خلال 6 سنوات من العام 2007 الى العام 2013 من 3,5 تريليونات الى 7,3 تريليونات دولار تعادل 17٪ معدلا سنويا، فما نسبة نمو الصندوق الكويتي، وهل تم تقييمه بشفافية؟

ناقش ترتيبات الاحتفالات الوطنية خلال اجتماعه مع الوكلاء المساعدين والقيادات الميدانية

الخالد يطّلع على الخطة الأمنية لتنظيم الانتخابات التكميلية

اجتمع نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد في مكتبه بمبنى «نواف الأحمد» في وزارة الداخلية امس الأربعاء بحضور وكيل الوزارة الفريق سليمان فهد الفهد مع الوكلاء المساعدين الميدانيين الأمنيين المختصين، حيث اطلع خلال الاجتماع على الخطة الأمنية التي أعدتها وزارة الداخلية لتنظيم الانتخابات التكميلية في الدائرة الثالثة والاحتفالات بالأعياد الوطنية والفعاليات والأنشطة المصاحبة لها. وقال الشيخ محمد الخالد: ان هذا الاجتماع يهدف الى تحليل واستعراض وتقييم الخطة الأمنية والمرورية التي أعدتها وزارة الداخلية لهاتين المناسبتين. وتطرق الى الانتخابات التكميلية في الدائرة الثالثة والاحتفالات الوطنية التي ستجرى 20 فبراير الجاري واستعدادات الوزارة لتنظيم هذه الانتخابات، واستمع من القيادات الأمنية الى شرح مفصل عن خططهم الأمنية في هذا اليوم، من بينها توزيع القوة الأمنية على مراكز الاقتراع الفرعية والرئيسية، وكذلك للخطط الأمنية والمرورية ومواقع التوزيع الأمني.

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد خلال اجتماعه بالقيادات الامنية

من جهة أخرى، استمع الوزير الخالد من قيادات الداخلية عن خططهم الأمنية خلال الاحتفالات بالأعياد الوطنية وخاصة المداخل والمخارج لمناطق الاحتفالات وتوزيع القوى الأمنية ومفارزها في هذه الأماكن. وشدد على ضرورة تكثيف الإجراءات الأمنية والمرورية خلال هذه الاحتفالات لكي تخرج بأفضل صورة وحلة تعكس وجه الكويت الحضاري، معربا عن ثقته برجال الأمن في تأمين أماكن هذه الاحتفالات امنيا للمحافظة على سلامة وأمن المواطنين والمقيمين الذين سيعبرون خلال احتفالهم عن مدى حبهم لوطنهم ولقيادتهم السياسية المتمثلة في صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد. وأكد الوزير الخالد على ضرورة تطبيق الخطط الأمنية على ارض الواقع كما خطط لها. وأعطى معاليه بعض الملاحظات والتوجيهات من بينها ضرورة رفع الحس الأمني لرجال الداخلية خلال أداء واجبهم.

من جانب آخر، أكد وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان فهد الفهد على جاهزية رجال الداخلية لتنظيم الانتخابات التكميلية في الدائرة الثالثة وتأمين الاحتفالات الوطنية لكي تظهر بالصورة المشرفة. وتطرق الوكيل الفهد الى الاستعدادات الأمنية التي اتخذتها وزارة الداخلية لتأمين جميع مناطق الاحتفالات الوطنية بالتعاون والتنسيق مع المؤسسات الحكومية الأخرى، مؤكدا أن أداء وزارة الداخلية سوف يكون تحت المجهر وأمام الجميع، داعيا القيادات الأمنية وضباطها وأفرادها الى أداء واجباتهم على أكمل وجه.

من جهة أخرى، استقبل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد بمكتبه في مبنى «نواف الأحمد» امس المواطن محسن براك فلاح ماجد يرافقه عدد من أسرته بحضور وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد ووكيل الوزارة المساعد لأمن الدولة الداخلي اللواء عصام النهام. ورحب الخالد بالمواطن محسن براك الذي عاد سالما إلى أرض الوطن يوم الجمعة الماضي. واطمأن الشيخ محمد الخالد خلال اللقاء على المواطن وأوضاعه الصحية.

وأكد الخالد متابعة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد لموضوع الاختطاف منذ بدايته وحتى الإفراج عن المواطن الكويتي في لفتة أبوية تؤكد حرص سموه على أمن وسلامة المواطنين أينما حلوا. وأشاد بالتعاون الثنائي بين الكويت ولبنان على المستوى الأمني وأثر الجهود الأمنية الكويتية في تحرير المواطن المختطف، معتبرا ان ذلك يعكس العلاقات المتميزة بين البلدين الشقيقين ومستوى التنسيق الأمني.

العصيمي: تعزيز الأمن والتصنيع النفطي يحققان التنمية المستدامة

شدد مرشح الانتخابات التكميلية للدائرة الثالثة حسين نوح العصيمي على ضرورة التماسك بين أبناء الشعب الكويتي بعيدا الطائفية في سبيل تعزيز الأمن الداخلي وتحقيق التماسك الخارجي، مؤكدا أننا على مفترق طرق في ظل الأحداث السيئة التي تحيط بالكويت لاسيما ما يحدث في العراق نتيجة تهديم المنازل وقتل الاطفال وانتهاك حرمات النساء نتيجة قوات دخلت إلى أراضيهم، والتي امتدت إلى الاراضي السورية ولبنان واليمن.

وقال العصيمي خلال افتتاح مقره الانتخابي مساء أمس الأول تحت شعار «الدين واحد والهدف خدمة الشعب» في الزهراء، أن الأمن سيد الموقف سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي، مؤكدا تأييده لفكر صاحب السمو الأمير والمشاركة في حرب عاصفة الحزم للقضاء على البؤر الشيطانية التي زرعت في اليمن.

حسين نوح العصيمي

افتتح مقره الانتخابي بالزهراء تحت شعار «الدين واحد والهدف خدمة الشعب»

وأكد العصيمي على أهمية إصلاح عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية اللتين تحتاجان إلى الحداثة والتركيز والتعاون فيما بينهما لترتيب الأوراق وتحقيق التنمية المستدامة وتهيئة المجتمع لاستقبال الكثير من الجوانب التي توجهنا على المستوى الاقليمي، خاصة أن المنطقة تمر بظروف اقتصادية سيئة بانخفاض أسعار النفط.

وأشار العصيمي إلى أنه وفي ظل هذه الظروف يجب إيجاد الحلول المناسبة من خلال التركيز في الاقتصاد على توفير بدائل بيع النفط الخام، باستغلال خطط التنمية وتشغيل الآلة التصنيعية النفطية للتحويلات البتروكيماوية، ليكون لدينا مجال تصنيعي للمنتجات التي يحتاج إليها الكثير من الأسواق، يتفتق منه سوق التجزئة وسوق المكاتب التمثيلية وسوق المؤتمرات السنوية وسوق الفنادق للوفود الاقتصادية إلى جانب الطبابة الاقتصادية، وهو الأمر الذي يساند خزينة الدولة.

وقال ان مشاريعنا تسير ببطء بسرعة السلحفاة ولا تكون هناك جدية في تنفيذها بمختلف المجالات، ما نتج تردي الأوضاع بشكل عام، فهناك الشباب يعاني الأزمة الإسكانية ومنعهم من ممارسة التجارة بالرغم من دخلهم الشهري الضعيف باعتبار أنهم موظفون، حيث لا يستطيعون فتح حتى صالون حلاقة، ما يعود بالسلب عليهم وهو ما نلاحظه واضحا على نفسياتهم، إذ نجد في احصائية العام 2015 الماضي أن حالات القتل كبيرة بسبب «ليش تخزني».

وأضاف: «مجلس الأمة تحول إلى خدمة مواطن لتخليص المعاملات، فنجد من يمثل السلطة التنفيذية منشغلا بتوقيع معاملات النواب داخل المجلس، الأمر الذي يتسبب في تعطيل الخدمات والرعاية التي يحتاج إليها كل من كبار السن والشباب وذوي الاعاقة والأطفال، قائلا «سأعري كل من قصر في حقه وطنه داخليا وخارجيا».

وأكد أننا بحاجة إلى أصوات تصدح بكلمة الحق، فالمعارضة مجال صحي يعدل المسار الخاطئ نحو الصواب بما يصب في النهاية في توفير حياة الرفاة للاسرة الكويتية، لذا يجب دفع الأمور بشكل صحيح نحو التقدم إلى الأمام في توزيع المهام، ووضع خطة متكاملة تشمل جميع قطاعات الدولة من خلال تطبيق الحكومة الالكترونية التي تقضي على المتنفذين والوساطة والمحسوبية.

ورأى العصيمي أهمية أن يكون هناك جهاز قانوني في مجلس الأمة مختص في نص القانون والتشريع من خلال انشاء هيئة متخصصة لتنقيح الكثير من الأمور الذي تحتاج إليها الجهات القانونية قبل رفع القانون والتصويت عليه، وذلك تجنبا من الوقوع في أخطاء ولغط دستوري كما حصل في قانون هيئة مكافحة الفساد، مبينا في نفس الوقت أنه يجب أن يكون قانون وهيئة تتبع صاحب السمو الأمير خاصة بالراغبين في الترشح لانتخابات مجلس الامة حتى يكون المرشح على مواصفات عالية من التشريع وليس كل من هب ودب يقدم على الانتخابات كما نراه.

ودعا العصيمي إلى فتح المستوصفات على مدار 24 ساعة لمعالجة الفوضى بالمستشفيات التي نتجت عن ضغط المراجعين، مطالبا بأن تكون هناك آلية توفر الراحة الممكنة للمواطنين من خلال النظر في علاج الوافدين من خلال توزيع العمالة بدفع التأمين الصحي بحسب الدرجة اختصاصاتهم والشهادات وفصلهم عن الكويتيين، وذلك بما يوفر سعة سريرية في المرافق الطبية.

وبيّن أن المتقاعدين مظلومون في مؤسسة التأمينات الاجتماعية، فإلى جانب انعدام الرعاية الطبية، تجد أنهم لا يمنحون قروضا إلا بنسب عالية تتعدى الـ12٪، بالرغم من أن ميزانية المؤسسة تدير بلدانا كثيرة من الأموال ولديها الكثير من المدخرات وسندات وعقارات وتضارب في سوق الأموال الورقية، فلماذا لا يكون هناك مستشفى يعتني بالمتقاعدين وكبار السن ويمنحهم نوعا من الرعاية التي يستحقون، وكذلك المعاقون والمرأة الكويتية.

وعرج العصيمي في نهاية حديثه إلى الجانب التعليمي، قائلا ان الجانب التعليمي في الكويت في واد والحكومة في سياستها وكسبها في واد آخر، فنحن دولة نفطية ويجب أن يكون هناك جيل نفطي يتواكب مع مادة كسبنا وعيشنا، لافتا إلى أن ابناءنا لا يعرفون من النفط سوى أنه لونه أسود، ما يؤكد أن هناك خللا في التعليم وفي مناهج التربية، فنحن مقبلون على حقبة تصنيعية، لذا يجب أن نتوجه إلى الصناعات التحويلية التي تعتبر المستقبل الوحيد، لذلك نحتاج إلى مدارس نفطية وجيل يقود القطاع النفطي، وبالتالي يكون هناك انتعاش للمرافق سواء المناطق الجغرافية او التنفيذية وشؤون الوظائف، فهذه الجوانب ستفتح أسواق واعدة في الكويت.